أمّا الوجه الثالث من الحوادث التي تعطّل التّحليل فهو الاختزال[1] الذي يقتضيه المقام وهو كثير الدوران على الألسن.

ولئن كان شرط شمول المعطيات يقتضي تسجيل كلّ هذه الظواهر اللّغوية وعدم إغفالها فإن بناء التحليل عليها مناقض لفرض الوصف العلمي. لذلك وجب ردّ هذه الظواهر الشاذّة إلى الظواهر المطّردة وإلحاقها بها.

وهذا الأصل يقرّه غيره من اللسانيين ويسمونه أمثلة للمعطيات idéalisation des données [2] ويمكن أن نردّه كذلك إلى الشرط الثالث من شروط صياغة النظرية العلمية: وهو شرط البساطة.

لقد وضح هيلمسليف في بقية هذا الفصل شروط ما سمّاه تحفيزا - catalyse - وهي حسبما فهمنا من كلامه - تطبيق لشروط الاستلزام المنطقي كما تسمح بها العلاقات المنطقية الأساسية الثلاثة الممكنة عقلا بين العناصر: وهي الارتباط المتبادل (interdépendance) والارتباط من جهة واحدة، والتواجد. فالارتباط المتبادل يسمح لك انطلاقا من توفّر أحدهما أن تستلزم الثابت الثاني. والارتباط الأحادي بين ثابت ومتغيّر يسمح لك أن تستلزم انطلاقا من وجود المتغيّر وجود الثابت ولا يسمح لك بالعكس. والتواجد لا يسمح لك باستلزام شيء بما أنّه لا يوجد اقتضاء من أي وجه بين العناصر التي تربط بينها هذه العلاقة.

فإن نحن عثرنا في النصّ المحلل على ثابت منعزل سميناه (أ) سجلنا بناء على نظرنا في نصوص أخرى تلازمه مع ثابت آخر سميناه (ب) لما بينهما من ترابط أقررناه بصفة صريحة ضمن المبادئ التي نعتمدها في التحليل، صار من المشروع لنا أن نقدّر وجود الثابت الثاني وإن لم يدلّ عليه اللّفظ. بل صار من المحتوم علينا أن نقدّره وإلا ناقضنا الشرط الأوّل من شروط بناء النظرية العلمية وهو الذي يعلو على غيره: شرط التناسق المنطقي.

---

1 P.T.L. ص 121.

2 فاسي الفهري: اللسانيات واللّغة العربية نماذج تركيبية وتحليلية ص 24 من الكتاب الأوّل.